

## أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣ باب ٤ (نشر التقانة الإسلامية) اعتباراً إضافياً قدره ١٣٧٠٠ ج (ثلاثة عشر ألفاً وسبعين جنيه) لمواجهة حالة الصرف على هذا الباب.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية في السنة نفسها.

مادة ٢ - هل رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون كل ما فيها يخصه ما

صدر بقصر عابدين في ١١ رجب سنة ١٣٧٢ (١٩٥٣ مارس)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح)

محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحليم إبراهيم العمرى

## قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٣

فتح اعتباراً إضافياً في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

## قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٣

فتح اعتباراً إضافياً في ميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مشروع الإصلاح الزراعي للسنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣ فصل ٢ (مصرفات مصلحة المساحة لتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي) اعتباراً إضافياً قدره ٤٥٠٠٠ ج (خمسة وأربعين ألف جنيه) من ذلك ٥٠٠٠ ج في باب ٢ (مصرفات عامة) لزيادة اعتبار بدل السفر ومصرفات الانتقال و٣٠٠٠ ج في باب ٣ (أعمال جديدة لشراء علامات حديدية).

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من ميزانية نفس الفصل.

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون.

صدر بقصر عابدين في ١١ رجب سنة ١٣٧٢ (١٩٥٣ مارس)

محمد عبد المنعم

باسم وصي العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد

محمد نجيب لواء (أ.ح)

عبد الحليم إبراهيم العمرى

## قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٣

فتح اعتباراً إضافياً في ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٥٢-١٩٥٣

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش،

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء،

## أصدر القانون الآتي :

**مادة ٤** - تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة الكادر الفني المتوسط إلى الدرجة التالية لها في الكادر الفني العالمي في سلسلة LEXANDRA 2 APR 1952 رقم ٢٠٩٩٩٦ جيد في العامين الآخرين من مدة وجوده في الدرجة التي يرقى منها وأليزد نصيب ذوي المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المقررة للإختيار ويعمل بهذه القراءات عند الترقية لأية درجة أعلى .

كما تجوز الترقية من أعلى درجة في الوزارة أو المصلحة من درجات الكادر الكافي فيها إلى الدرجة التالية لها في الكادر الإداري في حدود النسبة المقررة للإختيار بشرط أن يكون الموظف قد حصل على درجة جيد في العامين الآخرين من مدة وجوده في الدرجة التي يرقى منها وأليزد نصيب ذوي المؤهلات المتوسطة على ٤٠٪ من النسبة المقررة للترقية بالاختيار .

**مادة ٣** - تضاف مادة جديدة بعد المادة ١٣٣ بالنص الآتي :

"**مادة ١٣٣** - مكرراً - يجوز للوزير أن يمهد لوكيل الوزارة المساعدة بال اختصاصات المخولة لوكيل الوزارة طبقاً لأحكام هذا القانون" .

**مادة ٣** - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقرار عابدين في ١١ رجب سنة ١٣٧٢ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصي العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ.ح) محمد نجيب لواء (أ.ح)

وزير الاتصالات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

عبد الحليم إبراهيم العمرى سليمان حافظ

وزير العدل وزير الصحة العمومية وزير الأشغال العمومية

أحمد حسني نور الدين طراف مراد فهمي

وزير المواصلات وزير المعارف العمومية وزير القصر (بالانتداب)

حسين أبو زيد إسماعيل محمود القبانى أحمد حسنى

وزير التقويم وزير الإرشاد القومي وزير الأوقاف

محمد صبرى منصور محمد فؤاد جلال أحمد حسن الباقورى

وزير التجارة والصناعة وزير الخارجية وزير الدولة

حلى بهجت بدوى محمود توزى فتحى رضوان

وزير الزراعة وزير الشؤون الاجتماعية وزير الشؤون البلدية والقروية

عبد الرزاق صدقى عباس مصطفى عمار وليم سليم حنا

**مادة ١** - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ٦ (وزارة المالية والاقتصاد) فرع ٨ (مصلحة الأحصاء) باب ٢ (صروفات عامة) اعتباراً من قدره ٨٤٠,١٤٠ (ألف وثمانمائة وأربعين جنيهًا) قيمة تكاليف شراء بطاقات لـمصلحة المذكورة .

ويؤخذ هذا الاعتبار من وفور البابين الأول والثالث من ميزانية المصلحة نفسها .

**مادة ٢** - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون

صدر بقرار عابدين في ١١ رجب سنة ١٣٧٢ (٢٦ مارس سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصي العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

عبد الحليم إبراهيم العمرى محمد نجيب لواء (أ.ح)

## قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٣

بيان تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١

بشأن نظام موظفى الدولة

باسم الأمة

وصي العرش الموقت

بعد الاطلاع على الأعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣، من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة، المعدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ والمراسيم بقوانين أرقام ٢٢٥ و١٣٤ و١٢٥ و٧٩ و٢٨٧ و٣٣٩ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٥٣؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة مجلس الوزراء،

### أصدر القانون الآتى:

**مادة ١** - تعدل المادة ٤١ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن

نظام موظفى الدولة بالنص الآتى :